الأمم المتحدة

S/2002/663

مجلس الأمن

Distr.: General
13 June 2002
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للنرويج لدى الأمم المتحدة

مرفق طيه تقرير تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة النرويج في آذار/مارس ٢٠٠٢ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة والتقييم المرفق بوصفهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أولي بيتر كولبي
السفير
الممثل الدائم للنرويج

140602 140602 02-42483 (A)
0242483

مرفق للرسالة المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للنرويج لدى الأمم المتحدة

التقييم الشهري لأعمال مجلس الأمن خلال رئاسة النرويج له

آذار/مارس ٢٠٠٢

خلال فترة رئاسة النرويج لمجلس الأمن، في آذار/مارس، عقد مجلس الأمن ٩ جلسات علنية وست جلسات خاصة وثلاث جلسات مع البلدان المساهمة بقوات، واجتمع أعضاؤه في ١٧ مناسبة لإجراء مشاورات غير رسمية و ٤ مرات في إطار ''صيغة آريا''. واتخذ المجلس سبعة قرارات وأصدر ثلاثة بيانات رئاسية، وأذن للرئيس في تسع مناسبات بالإدلاء ببيان للصحافة باسم أعضاء المجلس.

ورأس وزير خارجية النرويج، يان بيترسن، الجلسات التي بحثت فيها المسائل المتعلقة بالبوسنة والهرسك، وإثيوبيا وإريتريا، وأفغانستان.

أفريقيا

أنغولا

قدم إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية والمستشار الخاص للمهام الخاصة في أفريقيا، في المشاورات التي أجراها المجلس في ٢٠ آذار/مارس، إحاطة للمجلس بشأن آخر التطورات في أنغولا، بما في ذلك وفاة جوناس سافيمبي زعيم الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) في ٢٢ شباط/فبراير، وخطة السلام المكونة من ١٥ نقطة التي طرحتها الحكومة عقب ذلك. كما أبلغ وكيل الأمين العام المجلس أن الأمين العام طلب إليه السفر إلى أنغولا لالتماس توضيحات من الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن مواصلة دور الأمم المتحدة في عملية السلام، وقد رحّب أعضاء المجلس بهذه المبادرة. وفي ٢٨ آذار/مارس اعتمد المجلس بيانا رئاسيا S/PRST/2002/7 أعلن فيه دعمه لخطة السلام التي يجري تنفيذها بموجب بروتوكول لوساكا. وأعلن المجلس أنه على استعداد للنظر في الاستثناءات المناسبة من التدابير المفروضة بموجب الفقرة ٤ (أ) من القرار ١١٢٧ (١٩٩٧) وإدخال تعديلات عليها، بالتشاور مع حكومة أنغولا وبغية تيسير مفاوضات السلام. كما اعترف المجلس بالحاجة إلى تجديد، وربما إعادة تحديد، ولاية مكتب الأمم المتحدة في أنغولا.

بوروندي

قدم كيران بريندرغاست وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في مشاورات غير رسمية أجريت في ٢٠ آذار/مارس إحاطة للمجلس بشأن التطورات في بوروندي. وفي بيان موجه إلى الصحافة، دعا المجلس إلى وقف القتال فورا وحث مجتمع المانحين على تقديم المساعدة الاقتصادية والإنسانية وزيادة تلك المساعدة. كما أشاد أعضاء المجلس بالجهود التي تبذلها وحدة الحماية التابعة لجنوب أفريقيا ورحبوا بالإسهامات الإيجابية من جانب جمهورية الكونغو الديمقراطية وتترانيا في عملية السلام.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

استجابة للتقارير عن استئناف القتال في المنطقة المحيطة بقرية موليرو الواقعة على الضفة الغربية لبحيرة تنجانيقا في شرق الكونغو وفي داخل تلك القرية، بحث المجلس في ٤ و ١٤ و ١٩ و ٢٧ آذار/مارس الحالة هناك. واستمع المجلس إلى إحاطة من الهادي العنابي الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام (في ٤ و ٢٧ آذار/مارس) ومن جان - ماري غويهينو وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام (في ١٤ و ١٩ آذار/مارس) بشأن الحالة المتوترة في تلك المنطقة. وطالب أعضاء المجلس في بيانين موجهين إلى الصحافة عقب المشاورتين الأوليين بضرورة وقف جميع أعمال القتال. وأدان المجلس في القرار ١٣٩٩ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٩ آذار/مارس، انتهاك وقف إطلاق النار وطالب بانسحاب قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما من موليرو وبويتو وبانسحاب جميع الأطراف الأخرى من المواقع التي تحتلها في مخالفة لخطتي فض الاشتباك وطلب المجلس أيضا إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تستأنف مشاركتها في الحوار بين الأطراف الكونغولية. وبعد أن أكدت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو لاحقا انسحاب قوات المتمردين، أعرب أعضاء المجلس عن ارتياحهم في بيان موجه إلى الصحافة في ٢٧ آذار/مارس لبدء الأطراف في تنفيذ القرار ١٣٩٩ (٢٠٠٢) وأكدوا شعورهم بالتشجيع للشراكة بين المجلس واللجنة السياسية المنشأة بموجب اتفاق لوساكا للسلام. كما توصّل المجلس إلى اتفاق بشأن إيفاد بعثة لمجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٧ أيار/مايو لإعطاء زخم جديد لعملية السلام.

إثيوبيا وإريتريا

اجتمع المجلس في جلسة علنية في ٦ آذار/مارس للاستماع إلى رئيس بعثة مجلس الأمن إلى إثيوبيا وإريتريا (٢١-٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢)، السفير كولبي ممثل النرويج، الذي عرض تقرير البعثة، وتبادل المجلس الآراء مع ممثلي إثيوبيا وإريتريا ودول أعضاء أخرى حول

تنفيذ اتفاقي الجزائر. وفي ١٥ آذار/مارس، اتخذ المجلس القرار ١٣٩٨ (٢٠٠٢)، الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وأثنى القرار على الطرفين للتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ اتفاقي الجزائر، وأكد أهمية كفالة التنفيذ الفوري والمنظم لقرار لجنة الحدود بالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. كذلك أكد القرار عزم المجلس على مساندة الطرفين في تنفيذ قرار لجنة الحدود، ودعا الأمين العام إلى أن يقدم، في أقرب وقت ممكن توصيات إلى المجلس بشأن كيفية قيام البعثة بدور ملائم في عملية ترسيم الحدود.

ليبريا

تلقى المجلس في ١٩ آذار/مارس إحاطة من رئيس لجنة الجزاءات المفروضة على ليبريا، السفير كيشور محبوباني ممثل سنغافورة، بشأن مداولات اللجنة حول تقرير فريق الخبراء.

سيراليون

استمع المجلس إلى إحاطة بشأن الحالة في سيراليون في ٤ آذار/مارس من السيد العنابي الأمين العام المساعد، وإلى إحاطة في ٢١ آذار/مارس من أولويمي أدينيجي الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، مقدمتان على أساس التقرير الثالث عشر للأمين العام عن البعثة وركزت الإحاطتان على الإتمام الناجح لنزع سلاح جماعات المتمردين وعلى الأعمال التحضيرية للانتخابات التي ستجرى في ١٤ أيار/مايو. وفي ٢٨ آذار/مارس قام المجلس بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لفترة ستة أشهر في القرار ١٤٠٠ (٢٠٠٢) الذي اتخذه بالإجماع.

وفي ١٩ آذار/مارس، عرض هانز كوريل المستشار القانوني للأمم المتحدة ووكيل الأمين العام، تقرير بعثة التخطيط عن إنشاء محكمة خاصة لسيراليون. كما تناول القرار ١٤٠٠ (٢٠٠٢) التعاون بين البعثة والمحكمة الخاصة.

الصومال

ناقش أعضاء المجلس في ٧ آذار/مارس الحالة في الصومال. وفي ١١ آذار/مارس عقد المجلس اجتماعا مع يوسف حسن إبراهيم، وزير الخارجية في الحكومة الوطنية في الصومال أعقبه جلسة مفتوحة لجميع الدول الأعضاء بشأن عملية السلام في الصومال. وفي ٢٥ آذار/مارس ناقش أعضاء المجلس بعض العناصر التي قيد النظر لإدراجها في بيان رئاسي بشأن الحالة في الصومال. وفي ٢٨ آذار/مارس اعتمد المجلس بيانا واسع النطاق (S/PRST/2002/8)،

أعرب فيه عن المساندة القوية للجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ودول المواجهة لعقد مؤتمر مصالحة وطنية في نيروبي لإكمال عملية السلام في الصومال، وحدد عدة خطوات لتتخذها الأمم المتحدة دعما لجهود السلام المبذولة في الصومال. وأعرب البيان عن تصميم المجلس على وضع ترتيبات و/أو آليات محددة بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ لجمع معلومات مستقلة عن انتهاكات حظر الأسلحة المفروض بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) ولتحسين إنفاذه. وفضلا عن ذلك طلب إلى الأمين العام تنسيق الأنشطة الجارية لبناء السلام في الصومال والعمل على التوسع فيها وفقا للترتيبات الأمنية، بما في ذلك من خلال الأنشطة التحضيرية التنفيذية لبعثة شاملة لبناء السلام.

الصحراء الغربية

بناء على قرار المجلس ١٣٩٤ (٢٠٠٢)، عقد المجلس اجتماعا منفصلا على مستوى الخبراء مع كل من الممثلين الدائمين للجزائر وموريتانيا والمغرب وممثل جبهة البوليساريو لدى الأمم المتحدة، وذلك ضمن نظر المجلس في الخيارات الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٢ (S/2002/178) بشأن الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية.

آسيا

أفغانستان

عقد المجلس جلسة علنية في ١٣ آذار/مارس للاستماع إلى إحاطة من وكيل الأمين العام بريندرغاست بشأن الحالة السياسية والعسكرية والإنسانية في أفغانستان. وقد أبرز وكيل الأمين العام الحاجة إلى دعم السلطة المؤقتة وعملية الاجتماع الطارئ لمجلس لويا جيرغا في أفغانستان. وأجرى أعضاء المجلس مشاورات غير رسمية عقب الإحاطة المفتوحة للحضور.

وفي ٢٦ آذار/مارس، رأس يان بيترسن، وزير خارجية النرويج، مناقشة علنية بشأن الحالة في أفغانستان وتقرير الأمين العام، بما في ذلك اقتراح إنشاء بعثة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وشارك أعضاء المجلس وعدد من غير أعضاء المجلس في المناقشة التي تبين منها وجود تأييد واسع النطاق لإنشاء تلك البعثة ولأعمال الممثل الخاص للأمين العام، الأخضر الإبراهيمي.

وعقب مشاورات غير رسمية جرت في ٢٧ آذار/مارس، أدلى الرئيس ببيان للصحافة أعرب فيه أعضاء المجلس عن اعتزامهم تمديد ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية عندما تنتهي في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وفي ٢٨ آذار/مارس اتخذ المجلس بالإجماع القرار

١٤٠١ (٢٠٠٢)، الذي أقر فيه إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وسلطة الممثل الخاص للأمين العام التامة على جميع أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان، وحث الجهات المانحة على التنسيق الوثيق لأنشطتها مع الممثل الخاص للأمين العام ولا سيما عن طريق فريق دعم أفغانستان وفريق التنفيذ.

أوروبا

البوسنة والهرسك

عقد المجلس في ٥ آذار/مارس جلسة علنية بشأن الحالة في البوسنة والهرسك، رأسها يان بيترسن وزير خارجية النرويج، وشارك فيها الأمين العام. واستمع المجلس إلى إحاطة من كل من الممثل السامي فولفغانغ بيتريتش وجاك كلاين الممثل الخاص للأمين العام. وأعرب أعضاء المجلس أثناء المناقشة عن تقديرهم لإسهامات السيد بيتريتش والسيد كلاين في تنفيذ اتفاق السلام. كما أدلى الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي/الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، السيد خافيير سولانا وعدد من غير أعضاء المجلس ببيانات في المناقشة. وفي ختام هذه الجلسة العلنية، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٣٩٦ (٢٠٠٢) الذي تضمن في جملة أمور ترحيب المجلس بتعيين اللورد آشدون ممثلا ساميا خلفا للسيد فولفغانغ بيتريتش وكذلك بقبول الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام للعرض الذي تقدم به الاتحاد الأوروبي لإيفاد بعثة شرطة تابعة له اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ لمتابعة نهاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

كوسوفو (بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو)

في جلسة علنية عقدت في ٢٧ آذار/مارس، استمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد السيد العنابي عن الحالة في كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وجرى التشديد على أن تشكيل حكومة في كوسوفو تطور هام. وشاركت في المناقشة دول من غير أعضاء المجلس. ومثّل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السيد نيبويسا كوفيتش، نائب رئيس الوزراء في صربيا ورئيس مركز التنسيق لكوسوفو في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

الشرق الأوسط

الشرق الأوسط

تلقى المجلس في ١٢ آذار/مارس الإحاطة الشهرية عن التطورات في الشرق الأوسط. وقدم الأمين العام الإحاطة في جلسة علنية، أعقبتها مشاورات اتخذ المجلس على إثرها القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢). وأكد المجلس في القرار رؤية تتوخى منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل

وفلسطين، جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وطالب بالوقف الفوري لجميع أعمال العنف، بما في ذلك جميع أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحريض والتدمير، ودعا الجانبين إلى التعاون في تنفيذ خطة عمل تينت وتوصيات تقرير ميتشل بهدف استئناف المفاوضات بشأن التوصل إلى تسوية سياسية، وأعرب عن تأييده لجهود الأمين العام والجهات الأخرى الرامية إلى مساعدة الطرفين على وقف العنف واستئناف عملية السلام واتخذ القرار بأغلبية ١٤ صوتا مؤيدا وامتناع عضو عن التصويت.

وعقد المجلس جلسة علنية في ٢٩ آذار/مارس لمناقشة زيادة تصاعد العنف في الشرق الأوسط. كما اجتمع المجلس في مشاورات غير رسمية للنظر في الإجراء الذي يمكن اتخاذه. وبعد ذلك اتخذ المجلس في ٣٠ آذار/مارس القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، الذي دعا فيه إلى وقف فوري لإطلاق النار، وإلى انسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية، وتنفيذ خطة عمل تينت وتوصيات تقرير ميتشل. وكرر تأكيد طلبه الوارد في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) بوقف جميع أعمال العنف على الفور، بما في ذلك جميع أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحريض والتدمير، وأعرب عن تأييده لما يبذله الأمين العام والمبعوثون الخاصون إلى الشرق الأوسط من جهود لمساعدة الطرفين على وقف العنف واستئناف عملية السلام. واتخذ القرار بأغلبية ١٤ صوتا ولم يشترك عضو في عملية التصويت.

العراق

عقد المجلس مشاورات في ٨ آذار/مارس حول التقرير الدوري الأخير للرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. وأفيد المجلس أن اللجنة ستواصل أعمالها التحضيرية الداخلية طبقا لولايتها. وكرر أعضاء المجلس تأكيد تأييدهم للرئيس التنفيذي وأنشطته الرامية إلى تنفيذ القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، وطلبوا إلى العراق التعاون مع لجنة الرصد والتحقق والتفتيش. كما أحيط المجلس بالاجتماعات التي تمت في اليوم السابق بين الأمين العام والسيد ناجي صبري وزير خارجية العراق. وأفاد الأمين العام أن المناقشات كانت ''مفيدة وصريحة'' وتوقع بدء جولة جديدة من المحادثات عما قريب.

حماية المدنيين في الصراعات المسلحة

عقد المجلس جلسة مفتوحة في ١٥ آذار/مارس حول حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. وقدم كيتزو أوشيما وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية إحاطة إلى المجلس بشأن حالة المدنيين في عدة صراعات مسلحة تدور رحاها. كما قدم معلومات مستكملة عن الأعمال التي يجري الاضطلاع بها لمتابعة وتنفيذ التوصيات الواردة في تقريري الأمين العام عن الموضوع على نحو ما تناولته قرارات وجلسات سابقة لمجلس الأمن. واعتمد المجلس بيانا

رئاسيا (S/PRST/2002/6) أرفقت به مذكرة بشأن النظر في المسائل المتصلة بحماية المدنيين أثناء مداولات المجلس المتعلقة بولايات حفظ السلام. وقد جاءت المذكرة نتاج تشاور متبادل بين المجلس والأمانة العامة، وتتضمن خبرة طائفة واسعة من الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة. وهي تدرج قائمة بالمسائل المتصلة بحماية المدنيين وذات الصلة بصفة خاصة بمداولات المجلس بشأن إنشاء أو تغيير أو إنهاء عمليات حفظ السلام. وهي تورد الأهداف الأساسية لإجراءات مجلس الأمن، وتطرح مسائل معينة للنظر فيها لدى الوفاء بهذه الأهداف، وتورد قرارات مجلس الأمن والبيانات الرئاسية السابقة التي تشير إلى تلك الشواغل. وقرر المجلس أن يستعرض ويستكمل المذكرة حسب الاقتضاء، وأن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

اليوم الدولي للمرأة

أصدر الرئيس باسم المجلس بيانا موجها للصحافة في ٨ آذار/مارس، وهو اليوم الدولي للمرأة، أكد الحاجة إلى إشراك المرأة في مفاوضات السلام وإعادة البناء بعد انتهاء الصراعات وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ودعا أعضاء المجلس للتنفيذ التام في وقت مبكر للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتعزيز وحدة أفضل الممارسات بإدارة عمليات حفظ السلام من أجل تحقيق هذه الأهداف، كما نادى بأن تضم بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام خبراء في المساواة بين الجنسين. ونوّه البيان الصحفي أيضا بالحالة الصعبة للمرأة في أفغانستان.

الاجتماعات التي يعقدها مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات

عقدت خلال شهر آذار/مارس ثلاثة من هذه الاجتماعات، بشأن بعثة الأمم المتحدة في الكونغو وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا.

المسائل الإجرائية

أصدرت مذكرة من رئيس مجلس الأمن في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٢ عقب مداولات أجراها الفريق العامل المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية. وتنص المذكرة على خطوات محددة لتحسين وضوح وشفافية أعمال المجلس، بما في ذلك توزيع الأمانة العامة لصحائف الوقائع المطبوعة قبل المشاورات، كلما أمكن ذلك.

اجتماعات "صيغة آريا"

عقدت سنغافورة اجتماعا لأعضاء مجلس الأمن في إطار "صيغة آريا" في ٥ آذار/مارس لمعالجة صعوبة إيصال المساعدة الإنسانية إلى شعب أنغولا. وضم المشاركين في

الاجتماع إلى جانب أعضاء المجلس ممثلين للمنظمة الدولية لرصد حقوق الإنسان ومنظمتي ''أطباء بلا حدود'' و ''إنقاذ الطفولة (أوكسفام)''.

وفي ٨ آذار/مارس عقدت المملكة المتحدة اجتماعا في إطار ''صيغة آريا'' للاستماع إلى تقرير عن زيارة المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة لسيراليون.

وعقدت سنغافورة اجتماعا ''لصيغة آريا'' في ١٩ آذار/مارس لمعالجة مسائل متصلة بإيذاء النساء والأطفال في بلدان نهر مانو (سيراليون وليبريا وغينيا). وضم الاجتماع إلى جانب أعضاء المجلس خبيرتين مستقلتين لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة هما اليزابث ريهن من فنلندا وإلين جونسون سيرليف من ليبريا.

وفي ٢٢ آذار/مارس عقدت أيرلندا اجتماعا ''لصيغة آريا'' للاستماع إلى عرض من المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة في سيراليون.